المحاضرة ٧

بما أن الموضوع هو تحليل القوائم المالية فالتركيز في المقرر سيكون على القائمتين التاليتين :

قائمة المركز المالي

الميزانية العمومية

الأصول		الخصوم	
الأصول المتداولة:		الخصوم المتداولة:	
نقدية	7000	ذمم دائنة	55000
أوراق مالية	21000	أرصدة دائنة أخرى	12000
ذمم مدينة	60000	مجموع الخصوم لمتداولة	67000
مخزون	75000	سندات دين طويلة الأجل	70000
مجموع الأصول المتداولة	163000	قروض طويلة الأجل	80000
صافي المعدات	246000	مجموع الخصوم طويلة الأجل	150000
أراضي	60000	أسهم ممتازة	45000
مجموع الأصول الثابتة	306000	أسهم عادية (6000 سهم)	60000
		أرباح محتجزة	147000
		مجموع حقوق الملكية	252000
مجموع الأصول	469000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	469000

قائمة الدخل

البيان	القيمة
المبيعات	495000
– تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمل الربح	270000
– مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
– إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
-الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
– أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

نبدأ الشرح بالتبسيط قدر المستطاع حتى يستوعب الجميع المقرر وفي النهاية يرتاح من ربع المنهج :

أولاً: نسب السيولة :

(تدل على قدرة الشركة على سداد ديونها في وقت قصير أول طويل وهي طرفين طرف أصول متداولة وطرف خصوم متداولة)

*** بما أنها نسب أي قسمة و السيولة معنها أن المقصود هي أصول متداولة.**

*** والأصول المتداولة هي الملموسة (نقدية – أوراق مالية – ذمم مدينة – مخزون) يعني تخرج منها الأصول الثابتة تمام**

*** والأصول المتداولة لازم في طرف آخر يقابلها وهو الخصوم المتداولة حتى الآن سهل واضح ...**

إذن معنها راح يكون الطرف الذي في المقام الأسفل هو الخصوم المتداولة وفي البسط الأعلى هو الأصول المتداولة

$$\frac{\text{(يتحدد من أسم القانون)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الآن طبق القوانين الخاصة بالسيولة :

القانون ١ - نسبة التداول :

إذن اسم القانون يعني التداول أي مجموع أصول التداول كله :

$$= \frac{١٦٣٠٠٠}{٦٧٠٠٠} = ٢,٤ \text{ مرة}$$

معنى هذا الرقم أن الشركة قادرة على سداد ديونها مرتين ونصف تقريباً من الأصول المتداولة

هذا الرقم راح يحدد من قبل الأستاذ

متوسط الصناعة

٢,٨ مرة

نقوم بمقارنة الرقمين

اذا كان رقم ٢,٤ أقل من متوسط الصناعة كما هو الآن فمعنى أن الشركة لها القدرة على سداد ديونها في المدار قصير الأجل من الأصول المتداولة أمام مثيلتها من الشركات

القانون ٢ – نسبة التداول السريع :

إذن أسم القانون تداول سريع معناها أن التداول حتى يكون سريع لازم تخرج منه المخزون لأن المخزون بطيء في تحويله إلى نقد فنقول قبل أن نطبق القانون نطرح المخزون السلعي من الأصول المتداولة:

التداول السريع = (الأصول المتداولة – المخزون السلعي) ١٦٣٠٠٠ – ٧٥٠٠٠ = ٨٨٠٠٠ ← الحين صار التداول سريع

معنى هذا الرقم أن الشركة قادرة على سداد ديونها من الأصول المتداولة من غير المخزون

طبق القانون ٨٨٠٠٠ / ٦٧٠٠٠ = ١,٣ مرة

متوسط الصناعة ١,٢ مرة

نقوم بمقارنة الرقمين

اذا كان رقم ١,٣ أكثر من متوسط الصناعة كما هو الآن فمعنى أن الشركة قادرة على سداد ديونها لكن في المدار قصير الآجل من الأصول المتداولة من غير المخزون أمام مثيلتها من الشركات والعكس إذا كان أقل

القانون ٢ – نسبة النقدية :

إذن أسم القانون النقدية والنقدية هي (نقدية + أوراق مالية) ٧٠٠٠+٢١٠٠٠=٢٨٠٠٠ ← الحين صارت نقدية

معنى هذا الرقم أن الشركة قادرة على سداد ديونها من النقدية

طبق القانون ٢٨٠٠٠ / ٦٧٠٠٠ = ٠,٢٤ مرة

متوسط الصناعة ٠,٢٢ مرة

نقوم بمقارنة الرقمين

اذا كان رقم ٠,٢٤ أكثر من متوسط الصناعة كما هو الآن فمعنى أن الشركة قادرة على سداد ديونها لكن في المدار قصير الآجل من النقدية أمام مثيلتها من الشركات والعكس إذا كان أقل

المحاضرة ٨

قائمة المركز المالي

الميزانية العمومية

الأصول		الخصوم	
الأصول المتداولة:		الخصوم المتداولة:	
نقدية	7000	ذمم دائنة	55000
أوراق مالية	21000	أرصدة دائنة أخرى	12000
ذمم مدينة	60000	مجموع الخصوم لمتداولة	67000
مخزون	75000	سندات دين طويلة الأجل	70000
مجموع الأصول المتداولة	163000	قروض طويلة الأجل	80000
صافي المعدات	246000	مجموع الخصوم طويلة الأجل	150000
أراضي	60000	أسهم ممتازة	45000
مجموع الأصول الثابتة	306000	أسهم عادية (6000 سهم)	60000
		أرباح محتجزة	147000
		مجموع حقوق الملكية	252000
مجموع الأصول	469000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	469000

قائمة الدخل

البيان	القيمة
المبيعات	495000
– تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمل الربح	270000
– مصاريف إدارية	110000
- الاهلاك	5000
– إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
-الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
– أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

ثانياً : نسب النشاط :

(تدل على كفاءة إدارة الشركة على استخدام الموارد المتاحة من أجل توليد مبيعات يعني الطرف الأول هو نشاط والطرف الثاني مبيعات)

*** بما أنها نسب أي قسمة و النشاط هو أصول .**

*** والأصول تكون ثابتة أو متداولة والمتداولة (نقدية – أوراق مالية – ذمم مدينة – مخزون) .**

*** الأصول في طرف والمبيعات في طرف حتى الآن سهل واضح ...**

*** الأصول في طرف والمبيعات في طرق آخر يحدد موقعهما حسب أسم القانون :**

القانون ٤ – معدل دوران الأصول المتداولة :

تمام طالما قال دوران معناها أن المبيعات تأتي في البسط الأعلى والأصول في المقام الأسفل وطبق القانون :

معنى هذا الرقم أن معدل دوران الأصول المتداولة عاليا ودل على كفاءة إدارة الشركة

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{٤٩٥٠٠٠}{١٦٣٠٠٠} = ٣,٢٤ \text{ مرة}$$

متوسط الصناعة

٢,٨ مرة

نقوم بمقارنة الرقمين

اذا كان رقم ٣,٢٤ أكثر من متوسط الصناعة كما هو الآن فمعنى أن الشركة في وضع أفضل أمن جهة الكفاءة مام مثيلتها من الشركات والعكس إذا كان أقل

القانون ٥ – معدل دوران الذمم المالية :

تمام طالما قال دوران معناها أن المبيعات تأتي في البسط الأعلى والذمم المالية في المقام الأسفل وطبق القانون :

معنى هذا الرقم أن معدل دوران الذمم المدينة

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المالية}} = \frac{٤٩٥٠٠٠}{٦٠٠٠٠} = ٨,٢٥ \text{ مرة}$$

اذا كان معدل دوران الذمم عاليا يعني أن الشركة تتبع سياسة إئتمانية متشددة أي لا تقوم بإعطى الديون بالسهولة أو عندها تحصيل للديون قوي وسريع وتكون الذمم المدينة قليلة بسبب ذلك وكذلك عند مقارنتها مع متوسط الصناعة

القانون ٦ – متوسط فترة التحصيل :

في هذه الحالة هي الوحيدة التي تكون المبيعات في المقام الأسفل لأن هناك مبالغ لم تحصل بعد ولكن ليس كل المبيعات فقط التي لم تحصل مبالغها فنقوم عندها بإخراج متوسط الفترة بهذه الطريقة أي نقوم بما يلي نقسم المبيعات على عدد ايام السنة = المبيعات / ٣٦٠

واما التحصيل في البسط الأعلى والتحصيل يعني الذمم المدينة التي تحت التحصيل يعني ناس عندهم فلوس دين للشركة (ذمم مدينة) وما سددوها (تحصيل)

معنى هذا الرقم أن عدد الأيام التي تكون الأموال عند العملاء مجمدة لم يستفد منها

طبق القانون :

$$\frac{\text{الذمم المالية}}{\text{المبيعات في اليوم ١}} = \frac{٦٠٠٠٠}{٣٦٠/٤٩٥٠٠٠} = ٤٤ \text{ يوم}$$

اذا كان عدد الأيام عاليا فأن الشركة تستغرق فترة أطول في تحصيل الأرصدة المدينة عند مقارنتها مع متوسط الصناعة

القانون ٧ – معدل دوران المخزون :

الآن رجعنا لقضية الدوران يعني أن المبيعات طرف في البسط الأعلى ومتوسط المخزون في المقام الأسفل

ولكن ليست كل المبيعات تأخذ فقط تكلفة البضاعة المباعة لأن المبيعات لم تباع كلها باقي المخزن فنكتفي بتكلفة البضاعة وهي التي تكون مكان المبيعات في البسط الأعلى أما متوسط المخزون نوجده عن طريق المعادلة التالية المخزون = مخزون أول الفترة (يعطى من قبل الاستاذ اذا ما كان في الجدول) + مخزون آخر المدة (في جدول الأصول المتداولة) / ٢

هذه الحالة هي الوحيدة التي تكون المبيعات في المقام الأسفل لأن هناك مبالغ لم تحصل بعد ولكن ليس كل المبيعات فقط التي لم تحصل مبالغها فنقوم عندها بإخراج متوسط الفترة بهذه الطريقة أي نقوم بما يلي نقسم المبيعات على عدد ايام السنة المبيعات / ٣٦٠

واما التحصيل في البسط الأعلى والتحصيل يعني الذمم المدينة التي تحت التحصيل يعني ناس عندهم فلوس دين للشركة (ذمم مدينة) وما سددوها (تحصيل)

معنى هذا الرقم على كفاءة الإدارة في تدوير المخزون

طبق القانون :

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}} = \frac{٢٢٥٠٠}{٧٥٠٠٠/٦٢٠٠٠} = ٣,٣ \text{ مرة}$$

القانون ٨ – معدل دوران الأصول الثابتة :

الآن بعد رجعنا لقضية الدوران يعني أن المبيعات طرف في البسط الأعلى والأصول الثابتة في المقام الأسفل

معنى هذا الرقم على كفاءة الإدارة في أستخدام الأصول الثابتة

طبق القانون :

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{٤٩٥٠٠}{٣٠٦٠٠٠} = ١,٦٢ \text{ مرة}$$

اذا كان معدل دوران الأصول الثابتة عالي يعني :

- كفاءة الشركة في إدارة الأصول الثابتة.
- صغر حجم الاستثمار في الأصول الثابتة .
- وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول .

اما مقارنة مع متوسط الصناعة يعني أن كل ريال مستثمر في الأصول الثابتة ينتج مبيعات مقدارها ١,٦٢ ريال

القانون ٩ – معدل دوران الأصول :

(في المذكرة رقم القانون ١٠ قد يكون بالخطأ والله أعلم)

وهذا القانون واضح نفس السابق ولكن كل الأصول تحسب أي (الأصول الثابتة + الأصول المتداولة)

ولنا لقاء في تبسيط أكثر لبقية الدروس إذا توفر الوقت لأن العملية تأخذ وقت ونتمى منكم الدعاء.

المتأمل جدا.